العدد السادس والعشرون - الجزء الثاني - مارس - 2026 - السنة الخامسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

تتألف هيئة تحرير المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من نخبة من العلماء والخبراء المتميزين من مختلف المؤسسات الأكاديمية الدولية. وتتولى الهيئة مسؤولية الحفاظ على جودة البحوث المنشورة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتطوير المجلة.

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب-المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر- المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)

4. المهندس اسماعيل المساق ، كلية علومالتقنية ،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربية.

(التصميم)

5. أ.محمد تايه محمد ـ بك إدارة أعمال ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة. (التنضيد) .
https://orcid.org/0009-0003-6945-2806

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr Hanik Mahliatussikah - State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr. Shamnad N - University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL - KDG College - Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI - Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.
5. Dr.Nada Al-Abidi - Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning - Swedenز

6. .أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان https://orcid.org/0009-0009-8298-4464.
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 اكتوبر – مصر https://orcid.org/0000-0001-7436-2774 .
8. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - مصر https/://orcid.org0009-0005-3260-820X .
9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية . كلية التربية للبنات . جامعة البصرة، جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0001-7463-9876 .
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة الإنجليزية . جامعة ديالى . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
11. 1.أ. د نور الدين زين العابدين متولي أحمد - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية - لبنان https://orcid.org/0009-0006-7020-7244 .

12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي . كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم الجغرافية . جامعة تكريت . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-6669-4706 .

13. أ.د. نورة محمد مستغفر . أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0001-4682-2005 .

14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة . كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق). https://orcid.org/0009-0004-3687-1788).

15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي - كلية الطوسي الجامعة – النجف الاشرف – العراق . https://orcid.org/0009-0001-9668-9329

16. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق. 0000-0003-6193-4092

17. أ. د. سميرة شمعاوي –استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط – المغرب . https://orcid.org/0009-0008-2452-6011

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل . جمهورية العراق.(https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)

19. .أ. د.محمد ازهري - جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.

20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية . جامعة السليمانية . جمهورية العراق https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211 .

21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق. 0009-0002-0076-0491/https://orcid.org

22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 0009-0008-2826-7088

23. أ. د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس – جامعة - سيدي محمد بن عبد الله - فاس – المملكة المغربية https://orcid.org/0000-0002-6947-5712 .

24. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0000-3272-5899 .

25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الاديمي -جامعة تعز - مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب - ديوان عام محافظة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0005-2702-0495 .

26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطين https://orcid.org/0000-0001-8152-9261 .

27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-7185-1059.

28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق) . https://orcid.org/0009-0006-6673-5714)

29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب - سوريا https://orcid.org/0009-0006-5511-3266.

30. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية Orcid id: 0009-0000-1125-8689.

31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0006-7335-3570 .

32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق. 0009-0006-0681-1033

33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي - استاذ طرائق تدريس التأريخ - وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة - جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar.

34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراط - المغرب.
0009-0005-8175-7113

35. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق https://orcid.org /0000-0001-8777-978x .

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر .
https://orcid.org/0009-0008-8680-0194
2. .أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- أمريكا https://orcid.org/0009-0004-2576-8136 .
3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس - مصر.
4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة الأزمات – المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0000-4666-3086 .
5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية(https://orcid.org/0009-0004-3687-1788) .
7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.
8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق - المحمدية(المغرب)
0000-0002-9569-3369
9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهرين – جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0006-9104-6347 .
10. أ.م.د.ايمان محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة القاهرة – مصر. X575-6465-0001-0000
11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي – العراق https://orcid.org/0000-0002-4382-0872 .

12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تحصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التأريخ – العراق https://orcid.org/0000-0001-5708-2527 .

13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية https://orcid.org/0009-0008-5146-475X .

14. أ.د.علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة

حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة - العراق.

ORCID : https://orcid.org/0000-0002-8598-5149

15. أ.د. مازن خلف ناصر.كلية القانون.جامعة المستنصرية . جمهورية العراق .

https://orcid.org/0000-0003-3754-4266

16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية(ORCID.org/0000-0002-8533-6552) .

17. م.د. محمد مولود امنكور.كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية.الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب https://orcid.org/0009-0000-8373-5528 .

18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين - أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية - جامعة جرش / الأردن https://orcid.org/0009-0007-7197-1954

19. أ.د. جاسم حسن سالم العطي - طبيب عام - البصرة – العراق. 0009-0001-2819-1975

مقال العدد

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 26 الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثوا المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون وكذلك باحثون من مختلف دول العالم.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

13/04/2026 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات

المعرفة في زمن الآلة: حدود الإنسان وفرص الابتكار الاجتماعي دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي
ا. د .حمدان رمضان محمد.....11

الاعلاماتية واستدعاء الجسد من ميتافيزيقا القداسة إلى السايبورغ في فنون عصر بعد ما بعد الحداثة
أ.د.ندى عايد يوسف.....28

الهضبة الوظيفية و تأثيرها على الاداء الوظيفي - بحث تطبيقي في دائرة بلديات بغداد وزارة التعمير والاسكان والبلديات
أ.م د. سعد مهدي حسين / م.م فاطمة فراس كريم.....47

العنف وتأثيره على السلم المجتمعي
د. أميرة إسماعيل محمد العبيدي.....66

أثر التسويق الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي التوليدي في ولاء السائح: الانغماس الرقمي متغيراً وسيطاً: دراسة ميدانية في شركات سياحة البصرة
م.د حسن عبود ابراهيم معروف / م.م حسين هلال ثجيل الخفاجي.....97

تأثير الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية المؤسسية في شركات الغاز العراقية: الدور الوسيط للذكاء الاصطناعي التحليلي
م.د حسن عبود ابراهيم معروف / م.م كرار غازي زيدان عكباوي.....136

أثر متابعة الفيديوهات القصيرة عبر المنصات الرقمية على الصحة النفسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية
د. فريد عبد الفتاح أبوضهير/ حلا خطاطبة / يمنى صلاحات/. دعاء سيف الدين أبو الرب.....177

النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني
الباحثة / إيمان معطاوي.....207

دور التكنولوجيا الذكية في الأنظمة القانونية
الباحثة / حورية بوتل.....220

A Comparative Study of Pragmatic and Polytechnical Curriculum Philosophies
Prof. Dr Raghad Zaki Ghayadh.....241

دور التكنولوجيا الذكية في الأنظمة القانونية

الباحثة / حورية بوتل

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية

والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط – المملكة المغربية

houriaboutel584@gmail.com

00212647733676

الملخص:

مما لا ريب فيه أن الذكاء الاصطناعي بات يشكل جزء لا يتجزأ من صناعة التكنولوجيا الحديثة، لما له من خوارزميات وتطبيقات وتقنيات تعتمد على النظم الذكية في صناعة القرار، وله مزايا عديدة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والقانونية. ويعد المجال القانوني من أهم المجالات التي تسعى إلى تطوير منظومتها الرقمية واستجلاب تقنيات الذكاء الاصطناعي إليها، لما لهذا المجال من أهمية بالغة في المجتمع الذي بانعدامه – القانون – لا يمكن أن نتصور قيام دولة الحق والقانون.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في كون الذكاء الاصطناعي أضحى أداة حديثة ستسهم لا محالة في تطوير العمل القانوني، وتحسين جودة الخدمات القضائية، وتسهيل الوصول إلى العدالة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى فهم و معرفة دور الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وذلك من خلال إحداث تحول جذري من "العدالة التقليدية" إلى "العدالة الرقمية أو الذكية"، إذ يساهم في أتمتة المهام الروتينية كصياغة العقود وتحليل الوثائق الضخمة بدقة فائقة، و تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال تقديم استشارات قانونية فورية عبر الأنظمة الخبيرة، وصولاً إلى التنبؤ بالأحكام القضائية بناءً على تحليل السوابق القضائية؛ ومع ذلك يظل هذا الدور محكوماً بضرورة إيجاد توازن دقيق بين كفاءة الخوارزميات وبين الاعتبارات الأخلاقية والضمانات القانونية التي تتطلب تدخل العنصر البشري لضمان العدالة والشفافية.

وتطرح هذه الدراسة إشكالية في غاية الأهمية؛ إذ كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تطوير العمل القانوني وتحسين كفاءته، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة وضمان حقوق الأفراد؟ وما هي الضمانات و المقومات اللازمة عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني و القضائي ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل و وصف كيف يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تساهم في تطوير العمل القانوني و القضائي، و كذلك الاعتماد على المنهج المقارن من خلال نقل تجارب الدول الغربية في اعتمادها على التكنولوجيا الذكية في مختلف أنظمتها القانونية.

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا الاعتماد على التصميم الآتي:

المطلب الأول: إستخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

الفقرة الأولى: دور الذكاء الاصطناعي في مجال العقود

الفقرة الثانية: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز منظومة العدالة الجنائية

المطلب الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القانونية

الفقرة الأولى: تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، العدالة الذكية، حقوق الإنسان، تحديات الأنظمة الذكية لفقرة الثانية: مقومات و ضمانات استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

The Role of Smart Technology in Legal Systems

Researcher: Houria Boutel

PhD Candidate, Mohammed V University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Souissi, Rabat, Kingdom of Morocco

Abstract:

Undoubtedly, Artificial Intelligence (AI) has become an integral part of the modern technology industry, driven by algorithms, applications, and techniques that rely on intelligent systems for decision-making. AI offers numerous advantages across various economic, social, educational, and legal sectors. The legal field is considered one of the most critical domains seeking to modernise its digital infrastructure by integrating AI technologies, given the paramount importance of law in a society where the rule of law cannot be conceived without it.

The significance of this study lies in the fact that AI has become a modern tool that will inevitably contribute to evolving legal practice, improving the quality of judicial services, and facilitating access to justice. This study aims to understand the role of AI in the legal field by examining the radical transformation from « Traditional Justice » to « Digital or Smart Justice. » AI contributes to automating routine tasks, such as drafting contracts and analysing massive volumes of documents with high precision, and enhances access to justice by providing instant legal consultations through expert systems, as well as predicting judicial rulings based on the analysis of precedents. However, this role remains governed by the need to strike a delicate balance between algorithmic efficiency and ethical considerations and legal safeguards that require human intervention to ensure justice and transparency.

Problem Statement:

The study addresses a crucial problem: How can Artificial Intelligence contribute to developing legal work and improving its efficiency while preserving the fundamental principles of justice and guaranteeing individual rights?

Methodology:

To address this problem, the researcher adopts a descriptive-analytical approach to describe and analyse how AI systems can contribute to the development of legal and judicial work. Additionally, a comparative approach is employed by examining the experiences of Western countries in adopting smart technology within their various legal systems

Research Outline:

First Requirement: Applications of Artificial Intelligence in the Legal.

First Paragraph: The Role of AI in the Field of Contracts.

Second Paragraph: The Role of AI in Enhancing the Criminal Justice System.

Second Requirement: Challenges of Artificial Intelligence in Legal Systems.

First Paragraph: The Impact of AI on Human Rights.

Second Paragraph: Prerequisites and Safeguards for the Use of Artificial. Intelligence

Keywords: Artificial intelligence, smart contracts, smart justice, human rights, challenges of intelligent systems. Section 2: Components and guarantees for using artificial intelligence in the legal field.

مقدمة:

يعتبر الذكاء الاصطناعي من المواضيع التي اهتم بها الإنسان منذ القدم ففكرة محاكاة الذكاء البشري لطالما جذبت انتباه العديد من الفلاسفة، وقد وردت في كثير من القصص الخرافية اليونانية لم ترق لمستوى يسمح بتطبيقها وتجسيدها (عبير أسعد، 2012، ص13). فقد عرف المشرع الأمريكي الذكاء الاصطناعي في قانون مستقبل الذكاء الاصطناعي لعام 2018 بأنه « نظام اصطناعي تم تطويره في شكل برامج أو أجهزة مادية، تؤدي مهاماً مختلفة وفي ظروف غير متوقعة دون تدخل كبير من الإنسان، أو التي يمكن أن تتعلم من تجربتها وتحسن أداءها »، وأشارت المفوضية الأوربية إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي بأنه «امكانية قيام الآلة بإعادة إنتاج السلوكيات المتعلقة بالإنسان، مثل التفكير والتخطيط والإبداع، حيث يسمح الذكاء الاصطناعي للأنظمة التقنية بإدراك بيئتها وإدارة المشكلات وحلها واتخاذ الإجراءات لتحقيق هدف محدد».

ويرى البعض أن المقدمة الأولى لعلم الذكاء الاصطناعي قد مهد لها الفيلسوف الانجليزي Tomas Hobbes في سنوات 1650، عندما اعتبر أن الفكر يتكون من عملية رمزية وأن كل شيء في الحياة يمكن تمثيله رياضيا، ما قاد مباشرة لمفهوم أن الآلة بمقدورها محاكاة التفكير البشري بالاستعانة بعمليات رياضية ورموز خارجية، لهذا السبب يعتبر Hobbes أب الذكاء الاصطناعي، رغم أن صياغة مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة تعود إلى Jhon Mc Carthy وتجمع مركز ماساتسوتيش للتكنولوجيا سنة 1956.

ويعتبر نموذج العصبون الاصطناعي الذي صممه كل Mc Culoch و Waletr Petits سنة 1943 أول عمل جاد يحاكي الذكاء البشري، ويحول مفهوم الذكاء الاصطناعي إلى حقيقة فعلية (Stuart J. Russell et Peter Norvig, p16,2003). تلته فيما بعد العديد من الأبحاث، كما تم تحقيق تطور كبير في ميدان البحث باستخدام الحدس (محمد علي الشرقاوي، 1996، ص 26-27) Heuristic Search . وقد برز خلال هذه الفترة أيضا ما قام به العالم Alan Turing فيما سمي باختبار Turing لتحديد مستوى ذكاء الحاسوب وفيما إذا كان من الممكن برمجته ليكون محادثة مع محاور بشري لمدة 5 دقائق لا يستطيع فيها هذا الأخير معرفة فيما إذا كان من يتحاور معه حاسوبا أو شخصا طبيعيا، وقد تمكن الاختبار من تحقيق نتائج هامة واعتبر قفزة نوعية في ميدان محاكاة الذكاء البشري خاصة وأنه قدم نظرة شاملة ومفصلة عن الذكاء الاصطناعي (Michael Negnevitsky, 2005, p3-4).

وقد شهد صيف 1956 أول مداخلة عن الذكاء الاصطناعي عرفت باسم تجمع Dartmouth في معهد ماساتسوتيش للتكنولوجيا، وقد تمكن هذا الحدث من تقريب جميع وجهات النظر وصبها في قالب واحد يدرج ضمن اسم الذكاء الاصطناعي ووضع حد للانتقادات الموجهة لهذا الميدان والنظرة التشاؤمية التي لطالما ارتبطت به وقد تفاءل الباحثون كثيرا بهذا التقدم وارتفع

سقف التوقعات نظرا للتطورات السريعة والمتلاحقة حيث صرح Simons سنة 1965 " الآلات ستكون قادرة في غضون عشرين عاما على القيام بأي عمل يمكن أن يقوم به الإنسان ".

وفي الواقع العملي يعرف حقل الذكاء الاصطناعي عصره الذهبي خلال هذه الحقبة من الزمن، فقد اصبح واقعا يفرض تغييرات عميقة وجدرية، و ما فتأت تطبيقاته تزداد قوة و اتساعا في استخدامها و تأثيرها على مختلف المجالات؛ كالطب، الجيولوجيا، الطيران، و الأمن، و الزراعة...، ولا يختلف إثنان عن أهمية ما يقدمه للفرد البشري من خدمات متنوعة خصوصا ما تعلق منها بالمجال القانوني، إلا أن التخوفات التي مما قد تجره مستقبلا لا يمكن انكارها.

وتهدف هذه الدراسة إلى فهم و معرفة دور الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وذلك من خلال إحداث تحول جذري من العدالة التقليدية" إلى "العدالة الرقمية أو الذكية"، حيث يساهم في أتمتة المهام الروتينية كصياغة العقود وتحليل الوثائق الضخمة بدقة فائقة، و تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال تقديم استشارات قانونية فورية عبر الأنظمة الخبيرة، ناهيك عن دوره في التصدي للجريمة و مكافحتها، وصولاً إلى التنبؤ بالأحكام القضائية بناءً على تحليل السوابق القضائية؛ و تسهيل عملية التعاقد الكلاسيكية من خلال ابرام و مراجعة العقود، ومع ذلك يظل هذا الدور محكوماً بضرورة إيجاد توازن دقيق بين كفاءة الخوارزميات وبين الاعتبارات الأخلاقية والضمانات القانونية التي تتطلب تدخل العنصر البشري لضمان العدالة والشفافية.

و من كل هذا تطرح هذه الدراسة إشكالية في غاية الأهمية؛ إذ كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تطوير العمل القانوني وتحسين كفاءته، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة وضمان حقوق الأفراد؟ و ماهي الضمانات و المقومات اللازمة عند استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القانونية و القضائية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل و وصف كيف يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تساهم في تطوير و تعزيز العمل القانوني و القضائي، وكذلك الاعتماد على المنهج المقارن من خلال نقل تجارب الدول الغربية في اعتمادها على التكنولوجيا الذكية في مختلف أنظمتها القانونية و القضائية.

و لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا الاعتماد على التصميم الآتي :

المطلب الاول: استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني و القضائي

المطلب الثاني: تحديات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القانونية و القضائية

المطلب الاول: استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني و القضائي

يعد الذكاء الاصطناعي جزء لا يتجزأ من القانون لذلك فالأنظمة الذكية لا يمكن تصورها بمعزل عن القاعدة القانونية، بل أكثر من ذلك نجده يتدخل في جميع فروع القانون كالقانون المدني، التجاري، الاجتماعي، والجنائي...، لهذا كان من الضروري علينا أن نحصر الحديث في بعض الأنظمة القانونية وأن لا نتحدث عن جلها، نظرا لكونها شاسعة و متعددة ولا يمكن حصرها، مما استدعى الأمر منا أن نقتصر على نظامين قانونيين، ويتعلق الأمر بمجال العقود لكونه يعد مجالا خصبا ومهما في حياة الأفراد داخل المجتمع (الفقرة الأولى)، في حين تطرقنا بعد ذلك لمجال العدالة الجنائية الذي لا يمكن أن نتصور مجتمع خال من الجريمة و بالتالي وجب التصدي إليها و مكافحتها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دور الذكاء الاصطناعي في مجال العقود

أثر الذكاء الاصطناعي بشكل لا غبار عليه في نظرية العقد، حيث بزغت صورة حديثة من العقود و المتمثلة في العقود الذكية، فهي بروتوكولات أو برامج معلوماتية تقوم على مبدأ اساسي من مبادئ الذكاء الاصطناعي وهو مبدأ الأتمتة، بمعنى أن هذه الصورة من العقود تنفذ بشكل آلي وتنتج آثارها بمجرد انعقادها أو في الأجل المتفق عليه.

و للذكاء الاصطناعي دور مهم في مجال إبرام هذا النوع من العقود التي تهدف إلى إنشاء مجموعة من الارشادات المتعلقة بتنفيذ العقود ولكن بطريقة ذكية بحيث إنها تحل محل طرفي العقد في اتجاه إرادة كل منهما نحو الترتيب للتعاقد (اولا)، ولم يتم الاكتفاء باستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال إبرام العقود الذكية فحسب بل أيضا في مراجعة العقود بشكل عام وبسرعة ودقة تفوق قدرات البشر و المتخصصين في هذا المجال (ثانيا).

أولا: إستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير ابرام العقود

يعتبر العقد الذكي تطبيقا معلوماتيا يتم وفق الشروط المتفق عليها في العقد الأصلي على أن ينفذ الالتزامات الأطراف بشكل آلي وتلقائي دون تدخل من أحد الأغيار، وبعبارة أخرى تقوم العقود الذكية على عقود أصلية منشأة على وجه صحيح قانونا وتتضمن كافة الاتفاقات بين الأطراف، ويتم إدراج هذه المعلومات في برنامج معلوماتي ينفذ الالتزامات المتفق عليها بشكل تلقائي (حسن السوسي، 2025، ص 50).

ولا يخفى على الجميع أن العقود الذكية ظهرت على يد الفقيه الأمريكي Nick Szabo وانتشرت سنة 1997، وبدأ التعامل بهذه الصورة الحديثة والمتطورة للعقود، حيث اختلفت تعاريف الفقهاء والباحثين لهذه العقود، فعرفها الفقيه Fabian Gillion بأنها مجموعة من الوعود الخاصة في شكل رقمي وفقا للبروتوكولات التي تلزم الأطراف بتنفيذ التزاماتهم (Fabian Gillioz, 2019, p16)، وعرفها الفقيه الفرنسي Jean-Christophe RODA بأنها برامج معلوماتية ترمي إلى تنفيذ الشروط

المتفق عليها بشكل تلقائي أوتوماتيكي دون تدخل الأغيار (Jean-Christophe RODA, 2018, p398). وقد ذهب الفقيه Mustapha MEKKI إلى أن العقود الذكية ليست بعقود بالمعنى الفني والدقيق للكلمة، وإنما تعد برنامجا معلوماتيا يسمح ببعض الأفعال أو ببعض التصرفات، حيث تتم هذه الأخيرة بشكل أوتوماتيكي (Mustapha MEKKI, 2019, p 410) والواضح من هذا، أن العقود الذكية لا تنفذ بشكل تلقائي بمجرد انعقادها، وإنما تنفذ أوتوماتيكيا حينما تتطابق الشروط المتفق عليها (Julien Gossa, 2018, p395).

إذ نشأت هذه العقود الحديثة في رحم النظام الأنكلوسكسوني وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تطورت وانتشرت واعتاد كل الأمريكيين على التعامل بها مما أدى إلى تنظيم هذه الأخيرة من قبل المشرع الأمريكي (Marcelo Corrales, 2019, p18). غير أن المشرع الفرنسي لم ينظم العقود الذكية بشكل مباشر وإنما نظم نظام سلسلة الكتلة الذي يعتبر لحمة العقد الذكي وسداه بموجب أمرين بتاريخ 28 أبريل 2016 و 8 دجنبر 2017 (Stéphane BLEMUS et Claire PION, 2019, Thiebald Cremers, p 830 ,2016, p 25)، وقد تم إلغاء هذين الأمرين بموجب المرسوم رقم 2018-1226 الصادر بتاريخ 24 دجنبر 2018 الذى نظم نظام سلسلة الكتلة بإحكام وأصطلح عليه المشرع الفرنسي بـ dispositif électronique d'enregis trement partage ويقابلها كترجمة باللغة العربية جهاز معلوماتي للتسجيل المشترك (Sophie Schiller et Thiebald Cremers, 2019, p 186).

من هنا، فإن العقد الذكي يرتبط بمنصة افتراضية يطلق عليها سلسلة الكتل، وتعتمد على التكنولوجيا الرقمية في ضبط جميع المعاملات والتصرفات، بل أكثر منها تقوم كذلك على حفظ الاشتراطات والمفاوضات، وكل العمليات التي تنعقد بين الأطراف في العالم الافتراضي، سواء كان هذا التعاقد تم بطريقة النيابة، أو تم بصورة مستقلة وذاتية.

هذا، وأنه لا يوجد أي غموض بخصوص حلول خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التعاقد بالنيابة، أي أن الأنظمة الذكية في هذه الحالة ستكون عبارة عن وكيل ذكي عن المصمم أو المالك في إبرام التصرف القانوني، بحيث تتصرف كالوكيل العادي، ويحاكي ما يقوم به من الأعمال والتصرفات القانونية، وإذا كان المفهوم التقليدي للوكيل ارتكز على إبرام التصرفات القانونية في مجلس العقد بين حاضرين أو غائبين، فإن الانتشار السريع للرقمنة أفرز نوع جديد من الوكلاء التي تعتمد على برامج حاسوبية وتقوم بمهامها افتراضيا على شكل معاملات إلكترونية (أحمد قاسم فرح، 2018، ص 15).

إذن لتقنيات الذكاء الاصطناعي الإمكانية والقدرة الكافية على إبرام العقود الذكية، يستوي في ذلك أن تكون إما عبارة عن عقود تفاوضية – إذا ما توفرت الخوارزميات على برمجيات فائقة الذكاء – أو عبارة عن عقود إذعانية نموذجية معدة مسبقا. وسواء تعلق الأمر بعقود المساومة الحرة أو بعقود إذعان، فالتشريعات بصفة عامة قد نظمتها بنصوص قانونية، وبصفة خاصة المشرع المغربي، على اعتبار أن الأركان الأساسية هي التي تدل على صحة التعاقد من عدمه، غير إن ما يعاب على المشرع المدني كونه لم يعالج

لحدود اللحظة إبرام العقود بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ فهل يمكن تطبيق عليها القواعد العامة للعقد؟ مع العلم أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تتمتع بنوع من الخصوصية، إلا أنه في ظل هذا الفراغ التشريعي هناك إمكانية تطبيق عليها القواعد العامة، اللهم إذا حاول المشرع المدني أن يفرد هذه التقنيات الذكية بنصوص خاص في مستقبل الأيام.

ثانيا: دور الذكاء الاصطناعي في مراجعة العقود

لا أحد يستطيع إنكار أو تجاهل دور الذكاء الاصطناعي في مختلف فروع القانون خاصة القانون المدني والتجاري والجنائي... بحيث إن دوره يتميز بالدقة والسرعة كذلك في مراجعة العقود أكثر من البشر، وذلك لكونه مبرمجا على برمجيات وأنظمة معلوماتية متطورة (Marique E, 2019, p24)، هذه الأنظمة الذكية تساعده على المراجعة بدقة كبيرة وسرعة شديدة مما قد يرتب إمكانية الاستغناء على المحامين البشر في بعض المهام خصوصا في مجال المراجعة هذه.

وتطبيقاً على الكلام السابق أوضحت دراسة جديدة نشرت على لوجيكس «منصة رائدة لمراجعة العقود بالذكاء الاصطناعي»، من أنه تم رصد خمس اتفاقيات من أجل مراجعتها، وعين لهذه المهمة عشرون محامياً بشرياً في مواجهة الذكاء الاصطناعي وبعد شهرين تبين أن الذكاء الاصطناعي قد أنجز مهمة المراجعة بمتوسط دقة بلغ معدله 94%، في حين كان متوسط دقة مراجعة المحامين بمعدل 85% وهذا على المستوى الجماعي، وعلى المستوى الفردي كان أعلى تصنيف لمحامي بشري في مراجعة العقد الواحد بمعدل قدره 97% ، في حين جاءت مراجعة الذكاء الاصطناعي بمعدل 100% ، وحتى لو استطاع البشر مواكبة الذكاء الاصطناعي في دقته فمن الصعب مواكبة سرعته (سعود المريشد، 2018).

الفقرة الثانية: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز منظومة العدالة الجنائية

من الثابت أن أجهزة العدالة الجنائية تتدخل من أجل العمل والسهر على مكافحة الجريمة، بيد أن الأمر لم يعد مقتصرا على الجرائم التقليدية، بل تعداه إلى جرائم ترتكب عبر الوسائط الافتراضية أو الرقمية، يطلق عليها اسم الجرائم الإلكترونية أو الذكية، والتي ينبغي مواجهتها بما يتلاءم مع خوارزميات الذكاء الاصطناعي، لكونها تعد الوسيلة المهمة للمساعدة في التقليص من انتشار الجرائم بمختلف أشكالها تقليدية كانت أم حديثة، وهو ما يفرض على كل الدول أن تسايره وتجدد أجهزتها بما يتلاءم والحالة هذه مع التكنولوجيا الذكية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي.

إذ ستشكل هذه الخوارزميات قيمة مضافة في مجال العدالة الجنائية وذلك من خلال مساعدة أجهزة انفاذ القانون في مكافحة الجريمة و التصدي إليها (أولا)، كما قد يكون له دور آخر يتمثل في قدرة الذكاء الاصطناعي على محاكمة المجرمين مقترفي الجرائم (ثانيا).

أولا: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اكتشاف ورصد الجريمة

من المجالات التي يدخل عمل الذكاء الاصطناعي فيها هو العمل الشرطي أو الأمني، وغالبا ما يندرج تحت استراتيجية المدن الذكية (انتظار جاسم جبر، 2019، ص 174)، والتي تهدف إلى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لضمان أمن وسلامة السكان في المدينة، وتوفير بيئة مستدامة عالية الجودة للأفراد؛ من خلال توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور والفيديوهات، عبر استخدام كاميرات المراقبة الذكية والتي تمتلك القدرة على تحليل الصور والفيديو لاكتشاف أماكن تواجد المطلوبين والمشبوهين والأمور غير الطبيعية، وتنبيه مركز التحكم مباشرة، واستخدام تقنية تعلم الآلة في مجال الأمن الالكتروني، فضلا عن استخدام الطائرات الذكية بدون طيار للمراقبة الجوية وتطبيقات التنبؤ الشرطي.

ناهيك على تحول الجرائم من طابعها التقليدي إلى الطابع العلمي الذي يستخدم التقنيات العالية والذكاء الاصطناعي والمعلومات الرقمية في التخطيط والتنفيذ والقضاء على آثار الجريمة، كل ذلك لا يشكل مشكلة قانونية حقيقية من حيث التجريم والعقاب أو حتى من حيث تصنيف الأنماط وتحديد العناصر والأركان، بل تكمن المشكلة الحقيقية التي تفرزها الجرائم المستحدثة في صعوبة عمليات الرصد والمتابعة وتعقيدات الاكتشاف والضبط ومخاطر جمع الأدلة والتحقيق مع فئة المجرمين الأذكياء، بجانب ضعف التشريعات الشكلية وتخلف القواعد العامة للأدلة (محمد فهمي طلبة، 1998، ص38).

حيث تقوم بعض الجهات الشرطية والرائدة في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي المختلفة في مكافحة الجريمة، وأفضل مثال على ذلك شرطة مدينة نيويورك حيث قامت بإنشاء مركز إدارة الجريمة الذي يستخدم تقنيات تحليل البيانات والتنبؤ التحليلي، ويحتوي المركز على مستودع معلومات الجرائم التي تحدث في المدينة، ويقوم النظام بتحليل كمية كبيرة من بيانات جرائم الإتصال والحوادث والقبض والمخالفات والمخاطر المحتملة»، وذلك للتنبؤ باحتمال وقوع الجرائم والاستعداد لها وتحسين زمن الاستجابة من خلال تكثيف وتوزيع الدوريات في الأماكن الأكثر عرضة لحدوث الجرائم (عماد الدين حامد الشافعي، 2019، ص 521).

وفي مجال التعرف على السلوك البشري فقد تطورت تطبيقات الذكاء الاصطناعي حتى وصلت إلى درجة التنبؤ بالتفاعلات مع البشر، حيث صمم مختبر الذكاء الاصطناعي وعلوم الحاسوب في معهد ماساتشوستس للتقنية خوارزمية حللت أكثر من 600 ساعة من مقاطع الفيديو في موقع يوتيوب بهدف دراسة السلوك البشري وأصبحت الخوارزمية بعدها قادرة على التنبؤ بأفعال البشر بنسبة 43% من عينات الاختبار (عبد الله موسى، 2019، ص 57).

ويعمل الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات الضخمة للأفراد من خلال كميات هائلة من المعلومات الشخصية والمهنية والتي يمكن تحليلها للوقوف على التطورات التي تطرأ على أنماط سلوك الإنسان وتفاعلاته، وهو ما يساعد على فهم عميق للمجتمعات، الأمر الذي يتيح مزيداً من القدرة على مراقبة السلوك البشري الجمعي والفردي والتنبؤ بتوجهه في المستقبل (شادي عبد الوهاب الغياطي، 2018، ص2).

وعلى الرغم من عدم دقة التنبؤ في هذا الوقت إلا أنه مع تطور وتحسين تقنية تعرف الآلة قد نصل إلى نسبة عالية من الدقة تجعلنا نستخدم هذه التقنية يوما ما في التنبؤ الصحيح بأفعال البشر، مما يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الامن في المدن.

ثانيا: الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي

ومن الجوانب التي تأثر فيها المجال القانوني بأنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي هي ما يتعلق بالتقاضي (خالد ممدوح، 2008 و عصام عبد الفتاح، 2009)، وكان لتطبيقات الذكاء الاصطناعي دور هام في مساعدة السلطة القضائية من خلال تقنيات التنبؤ بالأحكام القضائية بدقة متناهية (Barraud. B, 2017, p 121-122)، أو عن طريق اعتماد محاكم بعض الدول بشكل جزئي على تقنيات الذكاء الاصطناعي أو على روبوتات ذكية مزودة بكم هائل من التشريعات والقوانين والسوابق القضائية، ولها القدرة على الفصل في القضايا بدقة وسرعة متناهية (Marc Clément, 2017, p 104, Didier Guével 2019, p 51- 59)، على سبيل المثال أنشأت الصين في مدينة زيبو الواقعة في اقليم شاندويخ محكمة الكترونية تعتمد كلياً على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمبرمجة باحترافية على حفظ القوانين والأنظمة النافذة كافة، فضلا عن حفظ ظروف الإدانة والبراءة المحتملة للعديد من القضايا والسوابق القضائية، وقد أصدرت هذه المحكمة الألكترونية ألف حكم قضائي وفق آلية الاستعانة بهذا البرنامج (عبد القادر محفوظ، سويقي حورية، 2015، ص 142).

وأصبح من المتصور وجود « قاضي ذكي مستقل » يعتمد كلياً على الذكاء الاصطناعي للفصل في المنازعات المدنية غير المعقدة كالأحوال الشخصية والمواريث، أو ما يتعلق بالحوادث المرورية، فقدرة المعالجة السريعة التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي لكميات هائلة من البيانات مكنها من تحديد مدة العقوبة بالشكل الذي يساوي العقوبة في القضايا المماثلة، إذ نجد نظام العدالة الأمريكي قد استعان بخوارزميات الذكاء الاصطناعي والتي يطلق عليها (Compas) لتحديد احتمالية عودة الجاني الى ارتكاب الفعل الجرمي (عمر مصبح، 2021، ص 254)، إلا أن الأمر قد أثار الجدل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016، حيث أظهرت دراسة قامت بها منظمة غير حكومية تدعى (Propublica) أن البيانات التي تم استخدامها من خلال خوارزمية (Compas) كانت متحيزة، وعليه إن الخوارزمية أيضاً متحيزة على حساب الأقليات، واذا استمرت هذه الانتهاكات لمبدأ عدم التمييز فإنها ستؤدي إلى تقليل الثقة بتطبيق القانون بعد استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي وتقويض سيادة القانون.

وفي السياق نفسه استطاعت تطبيقات الذكاء الاصطناعي من زيادة كفاءة عمل المحامين أمام المحاكم، عبر الاستعانة بنظام الخبير الالكتروني الذي يمكنه كتابة المذكرات القانونية كأفضل محامي (Laura Viaut, 2020, p8)، ويمكن الاستشهاد بنجاح الروبوت« ROOS» الذي صنعته شركة IBM في مساعدة بعض مكاتب المحاماة في فحص ملايين المستندات وملفات القضايا في دقائق قليلة، وقدرته على الإلمام بأحدث التشريعات والقوانين والسوابق القضائية (Magali Bouteille, 2018, p 7).

ومن جانب آخر، قد حاول طالب بريطاني تطوير تطبيق إلكتروني في خطوة مهمة منه على أمل تقديم للعالم محاميا آليا يقدم استشاراته القانونية مجانا، بحيث أن هذا الروبوت أسهم خلال أول تجربة له في الإجابة عن عشرات الآلاف من الطلبات التي قدمها سائقون يطعنون في الملابسات التي تعرضوا فيها لغرامات السير، ويجري التواصل مع المحامي الآلي بواسطة نظام محادثة يشبه الدردشة في مواقع التواصل الاجتماعي، مع استعانته بخدمة "جوجل" لتحديد المواقع على الكرة الأرضية ليتعرف على المكان الذي نال فيه السائق الغرامة، ثم يرتب طعن مستوفي الشروط ويرسله إلى السلطات المختصة (صابر الهدام، 2022، ص48).

كما أن دولة الصين ذهبت بعيدا في هذا المجال بحيث طورت نظاما ذكيا عبارة عن مدعيا عاما آليا، يمكنه توجيه التهم لمرتكبي الجرائم بدقة تزيد عن 97%، ويمكنه اقتراح العقوبات التي ينبغي فرضها على المجرمين المفترضين، وإعفاء بعض الأفراد من المقاضاة، وقد تم تدريبها بناء على استخدام 77 ألف قضية واقعية ابتداء من عام 2015 إلى عام 2020.

وقد أنشأت دول مثل إستونيا بالفعل قاضياً افتراضياً في خطوة لتبسيط الخدمات الحكومية وتصفية القضايا المتراكمة في المحاكم ويقول البروفيسور مايكل ليج، الذي لديه تاريخ طويل من البحث في تأثير التكنولوجيا في التقاضي وتسوية المنازعات استخدمت الحكومة الإستونية قاضي الذكاء الاصطناعي للفصل في نزاعات المطالبات الصغيرة مثل مطالبات العقود التي تقل قيمتها عن 7000 يورو. ويعد تطبيق نظام الذكاء الاصطناعي لمعالجة المطالبات الصغيرة فعالاً لأنها لا تنطوي على ممارسة السلطة التقديرية للمحاكم، وبالمثل في كندا تم استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض مجالات القانون مثل نزاعات الملكية، و كذلك في كولومبيا البريطانية، ففي المحكمة المدنية CRT تم استخدام شكل من أشكال الذكاء الاصطناعي يسمى بنظام الخبراء (فاطمة عبد العزيز، 2023، ص 48-49).

و نافلة القول، حتى وإن كان الذكاء الاصطناعي على مستوى المحاكم بصفة عامة، والمحاكم الجنائية بصفة خاصة، يسهم في تسريع الإجراءات المسطرية وسرعة البت وغيرها، إلا أن اعتمادها في شتى المجالات قد يكون فيه مساس بحقوق وحريات الإنسان، ومادام هناك غياب تام للنصوص القانونية التي تقنن وتوضح الأدوار التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي في مختلف الأنظمة، فما هو الشأن في حالة قيامه باختراق حقوق الإنسان؟ هل النصوص القانونية التي تنظم حقوق وحريات الإنسان كفيلة بأن تقوم بردع ومواجهة هذه الاعتداءات التي قد تمس بالحياة الخاصة للأفراد من جهة وبحقوقهم الأساسية وحريتهم من جهة ثانية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الشق الثاني من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: تحديات استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القانونية و القضائية

أضحى استخدام الذكاء الاصطناعي يعرف نموا هائلا نظرا لما يوفره من فرص كبيرة وواعدة ولما له من قدرة عالية في التعلم الآلي وكفاءته التنبئية، إذ فرض نفسه في شتى المجالات خصوصا منها القانونية و القضائية، مما جعل مزاياه تظهر في هذا المجال القانوني الخصب. غير أنه لا يمكننا أن نستمر فقط في جرد مزايا الذكاء الاصطناعي ونغفل الحديث عن السلبيات التي قد تترتب عنه،

ذلك أن الذكاء الاصطناعي بتقنياته و خوارزمياته سيكون له انعكاسات شتى على حقوق الإنسان، مع العلم أن هذه التقنيات ليس لها تأطير قانوني(الفقرة الأولى)، ناهيك عن ضرورة حوكمة استخدام هذه التقنيات الذكية وفرض لها ثروات مالية وتقنية لادخالها في المجالات القانونية والقضائية(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان

ولعل الذكاء الاصطناعي واستخدام تقنياته و خوارزمياته في معاملات الأفراد في مختلف مناحي الحياة، قد يطرح إشكالات في مدى انتهاكه للحقوق المدنية المخولة للأفراد (أولا) ثم مدى انتهاكه لمبادئ العدالة (ثانيا).

اولا: تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية للأفراد

ولما كانت التكنولوجيا في تزايد مستمر لا يمكن وقفها بتاتا، وظهور أنظمة ذكية تقوم على الذكاء الاصطناعي فإن قضية حقوق الإنسان وحرياته عرفت نقاشا مهما، خصوصا عندما يتعلق الأمر بإمكانية هذه الأنظمة الذكية المساس بها والتأثير عليها، مما يدفع إلى تعزيز حماية كبرى لحقوق الإنسان إذا ما اقترنت بالرقمنة والوسائل الحديثة.

وإن أحد اهم التداعيات الخطيرة التي تطرحها تقنيات الذكاء الاصطناعي هو تهديدها للحق في الحياة، ويتضح ذلك من خلال الأجهزة والروبوتات المقاتلة المصممة من أجل التدمير أساساً، وتزداد الخطورة حين وضعها في الأيادي الخطأ لاستغلالها في الحروب، ولأهداف غير علمية لا تخدم المجتمع، أو اختراقها نتيجة لقصور أو خطأ بشري في إجراءات التأمين والتلاعب بالخوارزميات التي تتحكم فيها، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج كارثية ويشكل تهديدا حقيقيا، وللذكاء الاصطناعي القدرة علي التسبب بفوضى اقتصادية واجتماعية سريعة غير مسبوقة، مع الاشارة أن ناقلات التهديدات تتغير بشكل متواصل والتي تتطلب الكشف والاستجابة الاستباقية باعتماد آليات تنسيق خطط أمنية، مع معالجة البيانات (محمد الهادي، 2020، ص 276).

كما أن العالم الرقمي وتطوراته أسهم بشكل كبير في تعريض معطيات الأفراد الشخصية إلى الانتهاك، أي أن كل فرد قد يصبح معملا لإنتاج المعلومات حول نفسه سواء عبر تطبيقات الأنترنت المنتشرة أو تطبيقات الهاتف النقال، ولا يبقى سوى أن يتم تنظيمها وجمعها عبر استخدام خوارزميات ذكية تمكن من تصنيفها وتمييزها، لإعداد في النهاية دليلا متكاملا لكل فرد مع بياناته الشخصية ومراقبة تحركاته (علي أرجدال، 2019، ص1-4).

هذا، وأن الحق في الخصوصية أصبح في إطار التطور التكنولوجي معرضا للاختراق والانتهاك بمعنى أن فكرة المساس بالخصوصية المادية – البيانات أو المعطيات الشخصية – قد تم تجاوزها لتمس وتستنتج بواعث وميولات الإنسان، وبالتالي تمس كيان الأفراد المعنوي، لتصبح في النهاية إمكانية انتهاك الحياة الخاصة للأفراد أكثر سهولة من ذي قبل وأكبر مجالا، أي المساس بواحد من أعرق الحقوق المخولة للإنسان والمنصوص عليها قانونا.

وقد برز الحق في الخصوصية، قبل عصر انتشار النظم الصناعية من خلال حق الفرد في حماية البيئة الخاصة به، إلا أنه في ظل تطور الذكاء الاصطناعي وسهولة انتهاك هذا الحق أصبحت حماية الخصوصية ضرورة ملحة سواء من خلال الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية، فتنامي تقنيات الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى التغلغل أكثر في خصوصيات الأفراد على نحو سيصبح فيه العديد من مظاهر هذه الخصوصية صيدا سهلا لغير أصحابها.

وعليه فإن الذكاء الاصطناعي يجب أن يراعي في استخدامه كل هذه الحقوق المنظمة قانونا وان لا يتم انتهاكها، وأنه في حالة ما تم انتهاكها، ستكون النصوص القانونية في مواجهة لكل من سولت له نفسه المساس بها أو استغلالها بشكل يسيء لصاحبها.

ثانيا: تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة

مما لا شك فيه أن المحاكمة العادلة تعتبر من المبادئ الأساسية التي تنبني عليها دولة الحق والقانون، وهي من الأهداف الكبرى التي تسعى الدول الديمقراطية لتحقيقها وبلوغها، وذلك من خلال إعطائها مكانة هامة داخل السياسة العامة للدول، حيث أصبح الحق في محاكمة عادلة من أعرق وأهم حقوق الإنسان على اعتبار أن هذا الحق يعد ضمانة أساسية في مواجهة مختلف التجاوزات والانتهاكات التي تتخذ صورا وأشكالا متعددة، ومن أبرز هذه الخروقات نجد الاعتقال التعسفي، التعذيب، وانتهاك حقوق الدفاع بوجه عام، وهذا ما تجرمه مختلف التشريعات الدولية والوطنية، ولعل المشرع المغربي أعطى مكانة هامة لمبدأ المحاكمة العادلة ضمن الترسانة القانونية، من خلال الإشارة لشروطها وإلى دعائمها الأساسية، بما يضمن معه تحقيق أمن قضائي يحمي حقوق المواطنين. الشيء الذي يطرح معه إشكالا يتمثل في مدى احترام أنظمة الذكاء الاصطناعي ضمانات المحاكمة العادلة؟

وإذا كانت مبادئ التنظيم القضائي هي الركيزة الأساسية، لضمان مبدأ المحاكمة العادلة، فإن احترامها في مجال الذكاء الاصطناعي قد يبقى أمرا نسبيا، غير أنه لا يمكن نفيها، ما دام أن التشريعات تحاول في مختلف قوانينها السهر على تمتيع المتهم بحقوقه، فإنه في المحكمة الذكية قد نجد المحامي الآلي غير جاهز للدفاع عن المتهم، لكونه قد لا تظهر عليه الجدية أثناء الترافع (صابر الهدام، ص 72) .

أكثر من هذا، حتى وإن تصورنا المحكمة الذكية قائمة في القضايا البسيطة كالمخالفات، فإن إعمالها في القضايا التي لها مساس بالمجتمع كالجنح والجنايات، لا يمكن تصورها، لكون هذه القضايا لها طبيعة حساسة، تقتضي سلوك مساطر قانونية صارمة، وامتثال للمتهم أمام جهاز قضائي بشري ينظر في قضيته، ولا يعقل أن يتم إسنادها لآلة ذكية، التي قد تحكم وفق القوانين الجنائية دون مراعاتها الحالات و الظروف الإجتماعية للمتهم أو الضمانات المقررة له قانونا.

وعليه فخوارزميات الذكاء الاصطناعي، ينبغي برمجتها بشكل يستجيب وحاجيات حقوق المتهمين، حتى لا تكون فيها انتهاكات، وبالرغم من ذلك فإن مسألة التأثير على ضمانات المحاكمة العادلة ستظل قائمة في حد ذاتها إن اعتمدت الدول على محاكم ذكية،

الأمر الذي يتطلب ضرورة إيجاد قوانين تشريعية تؤطر هذا النوع من المحاكم، وتعطي للأفراد كافة حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات الدولية والوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

الفقرة الثانية: ضمانات و مقومات استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني و القضائي

تجد برامج ونظم الذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة في ظل الثورة الصناعية العالمية، والتي يجب التركيز على توظيفها وصياغة الآليات التقنية اللازمة لتوسيع أوجه الاستفادة من هذا التطور في العديد من العمليات القضائية والقانونية، بما يسهم في تحقيق العدالة الناجزة وسرعة الفصل في القضايا، الأمر الذي يفترض معه تهيئة البنية التشريعية والأخلاقية، ومواكبة التشريعات القضائية لنظم الذكاء الاصطناعي (أولا)، ثم السعي الدائم والمستمر لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المجال القانوني والقضائي وتوفير الموارد المالية والتقنية التي تساعد في إدخال نظم الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء وعصرنة العدالة (ثانيا).

أولا: حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها

انطلاقا من الأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي في المجتمعات الحديثة والفوائد المتوقعة عندما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي بالكامل في خدمة كفاءة وجودة العدالة، تبنت المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة CEPEJ الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها. ويعد الميثاق أول أداة أوروبية تحدد خمسة مبادئ أساسية ومنهجية تنطبق على المعالجة الآلية للقرارات والبيانات القضائية، بناء على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وقد تم تطويره من قبل المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة CEPEJ التابعة لمجلس أوروبا، وهذا الميثاق يستهدف الشركات الخاصة الناشئة في سوق التكنولوجيات الجديدة المطبقة على الخدمات القانونية . التقنيات القانونية–، والجهات الفاعلة العامة المسؤولة عن تصميم ونشر أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، وصناع القرار العام المسؤولون عن الإطار التشريعي أو التنظيمي، وتطوير وتدقيق أو استخدام هذه الأدوات والخدمات، وكذلك المهنيين القانونيين.

وتأمل المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ) في أن تصبح هذه المبادئ نقطة مرجعية ملموسة للعاملين في مجال العدالة والمؤسسات والجهات الفاعلة السياسية التي تواجه تحدي دمج التقنيات الجديدة القائمة على الذكاء الاصطناعي في السياسات العامة أو في عملها اليومي بالإضافة إلى ذلك من الناحية العملية، توفر هذه المبادئ أساسا مهما للمقارنة في تقييم خصائص التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعي (AI) التي يتم الآن دمجها في النظام القضائي أو على مستوى المحكمة بشكل كبير.

إذ عالج الميثاق الأوروبي خمسة مبادئ مرجعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها على النحو التالي:

- احترام الحقوق الأساسية: يجب أن يتم تصميم وتنفيذ أدوات الذكاء الاصطناعي بطريقة متوافقة مع الحقوق الأساسية للمتقاضين وأن تخدم معالجة القرارات القضائية والبيانات خوارزميات الذكاء الاصطناعي أغراض واضحة في الامتثال

الكامل للحقوق الأساسية التي تضمنتها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واللائحة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية.

- تحت سيطرة المستخدم: وهو حق المستخدم – الخصوم ووكلاؤهم – في معرفة الاجراءات المستخدمة من الذكاء الاصطناعي في الدعوى، وأن له خيارالعودة الى مباشرة الإجراءات التقليدية امام المحاكم.
- مبدأ عدم التمييز : حظر الميثاق على وجه التحديد تطوير أي تمييز بين الأفراد أو المجموعات.
- الخصوصية والسرية وحقوق الملكية الفكرية.
- جودة وامن البيانات: بغرض تمكين وزارة العدل والمحاكم من تقديم الخدمات للمتعاملين بكفاءة وفاعلية، وتحسين دقة القرارات التي يتم اتخاذها بناء على الأدلة، وتعزيز الثقة في كليهما، يجب على وزارة العدل / المحاكم العمل على إدارة وتحسين جودة وأمن البيانات بشكل مستمر.

هذا ومع اتساع مجال استخدام نظم الذكاء الاصطناعي وتقنياته المختلفة في السنوات الأخيرة، بدأت تظهر مخاوف من إمكانية استخدام هذه التقنيات في ارتكاب جرائم وأنشطة غير مشروعة، ونظرا لطبيعة الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على خوارزميات وبرمجة، فإنه من الصعب التنبو بالأضرار التي يمكن أن تحدثها أنظمة الذكاء الاصطناعي إذا أسيء استخدامها. لهذا السبب، عملت بعض الدول على وضع تشريعات وقوانين تحظر استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب جرائم معينة أو تفرض عقوبات صارمة على من يقوم بذلك. فعلى سبيل المثال، أصدرت ماليزيا قانونا يحظر استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لإنتاج أو نشر محتوى إباحي أو تحريضي، كما حظرت تايوان استخدام تقنيات التعرف على الوجه باستخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض المراقبة الجماعية، وفرضت أستراليا عقوبات جنائية على انتحال الهوية باستخدام الذكاء الاصطناعي ونشر المعلومات المضللة أو المحظورة.

وإن معالجة جرائم الذكاء الاصطناعي يتطلب وضع قوانين وتشريعات شاملة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار الطبيعة المعقدة لهذه التقنيات، فالقوانين يجب أن تحدد بوضوح الأنشطة المحظورة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وأن تفرض عقوبات رادعة على مرتكبي هذه الجرائم، كما يجب وضع آليات للرقابة والإشراف على أنظمة الذكاء الاصطناعي والتحقق من الالتزام بهذه القوانين كما إن معالجة هذه القضايا بشكل منهجي وشامل سيساعد على ضمان استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة وقانونية دون المساس بالخصوصية أو الإضرار بالأفراد والمجتمع.

ثانيا: تهيئة الكوادر البشرية والتقنية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

يستتبع توفير البيئة القانونية السليمة والتهيئة التشريعية لموضوع الذكاء الاصطناعى تجهيز كوادر بشرية وتأهيليها وتدريبها للاستخدام الأمثل والتعامل الأفضل والسليم مع أجهزة ونظم الذكاء الاصطناعي، ويضاف إلى العنصر البشرى استغلال ثروات الدولة المالية والتقنية في إدخال أسس الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني والقضائي.

حيث تعتبر الكوادر البشرية من أهم مقومات المؤسسات الإدارية والجهات القضائية الناجحة باعتبارهم قوام الإدارة والعامل الأبرز فيها، حيث تقوم المؤسسات الحكومية بتعيين هذه الكوادر من كافة التخصصات بما يتناسب مع سوق العمل مثل التخصصات في القانون ونظم المعلومات والمحاسبة وإدارة الأعمال وغيرها، الأمر الذي يؤكد معه اهتمام الجهات القضائية في النهوض بجودة عمل المحاكم بما يتناسب مع المعايير العالمية (فاطمة عبد العزيز بلال، 2019، ص 114)، مما يفرض أهمية توفير هذه الكوادر لتطبيق أنظمة وآليات الذكاء الاصطناعي في العدالة.

كما يجب على الدول الساعية إلى عصرنة العدالة الاهتمام بمجال التدريب لجميع التخصصات وصقل مهارات العاملين في الجهات الحكومية؛ وذلك لتطوير أدائهم العملي، ويظهر اهتمام الدول في هذا المجال من خلال إنشاء المعاهد التدريبية المعتمدة للتأهيل، فالتدريب له أهمية قصوى في إحداث التغيير الإيجابي في آليات العمل وتطوير الموظف وصقل مهاراته العلمية والعملية، بالإضافة إلى العمل القضائي الذي يحتاج وبشكل كبير ومستمر إلى التدريب والتأهيل الدائم للعاملين فيه وفقاً لأقصى المعايير (فاطمة عبد العزيز بلال، 2019، ص 113).

بالإضافة إلى ذلك تشكل العوامل المالية أهمية كبيرة في توفير أسس الذكاء الاصطناعي، حيث تعمل الدول على استغلال مواردها المالية وثرواتها ورأس المال الأجنبي في التطور التكنولوجي، فإن توفير المال وتجهيز البيئة المناسبة لاحتضان المشاريع التكنولوجية يساهم في إدخال الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات منها القانون والقضاء، وإلى جانب العوامل المالية تظهر أهمية العوامل التقنية التي يجب من خلالها توفير المعدات والأجهزة المتطورة والمناسبة في الأماكن الخاصة بها، بالإضافة إلى تأسيس نظم رقمية لحماية المعلومات والبيانات المتعلقة بمستخدمين المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات القضائية، وبيانات جلسات المحاكمة السرية التي تتم عن بعد، والنص في التشريعات ذات الصلة على أقصى العقوبات الجزائية منها المالية والسالبة للحرية كآلية ردع تضاف إلى الحماية التقنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي (احمد طلعت حامد، 2025، ص 337).

خاتمة:

أسفرت الدراسة عن دور الذكاء الاصطناعي في تطوير نظم العدالة القضائية و تجويد المجالات القانونية من خلال توفير الوقت و الجهد و الطاقة على رجال القانون والقضاء و المتقاضين و المستخدمين بصفة عامة، وذلك نظرا للتطور الكبير الذي شمل كافة الميادين من خلال إدراج التكنولوجيا الذكية فيها، وكانت أبرزها المجالات القانونية والقضائية مع الاستفادة من تجارب الدول الغربية والعربية في هذا المجال، عن طريق تطوير التشريعات لمواكبة أسس الذكاء الاصطناعي، وتدريب الكوادر البشرية وتوفير العوامل المالية والتقنية لتحقيق أقصى استثمار في مجال القانون والقضاء.

وخلصت الدراسة إلى:

- تهيئة البيئة التشريعية بشكل يتناسب مع التطور التكنولوجي بسن تشريعات مرنة تتناسب مع آليات الذكاء الاصطناعي، وتعديل البعض منها خصوصاً المتعلقة بالجانب القضائي والقوانين الإجرائية.
- تدريب الكوادر البشرية العاملة في قطاع العدالة من خلال إنشاء دورات تدريبية مختصة ومكثفة وإجبارية للجهات المختصة بالعمل القضائي و القانوني.
- توفير الموارد المالية والتقنية التي تساعد في اقتناء المعدات اللازمة لإدخال نظم الذكاء الاصطناعي في عمل المرافق القضائية.
- دراسة التجارب الناجحة للدول التي خطت خطوات كبيرة ومتقدمة في تطوير المجالات القانونية وعصرنة العدالة والاستفادة من تجاربها.
- تحديد المسؤولية القانونية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي التي قد تمس بحقوق و حريات الافراد.
- وضع الضبط القانوني و العقوبات القانونية التي تقابل كل إخلال بالقواعد والقيم الأخلاقية في حال إثبات أي استعمال غير اخلاقي و غير قانوني لنظم الذكاء الاصطناعي.

لائحة المراجع:

- **الكتب العامة:**

- حسن السوسي، الذكاء الاصطناعي مقاربة قانونية، الطبعة الثانية، مطبعة الأمنية حسان–الرباط، س 2025.
- عبد الله موسى، احمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2019.
- فاطمة عبد العزيز بلال، نظام إدارة الدعوى المدنية، دراسة تطبيقية مقارنة، دون ذكر الطبعة، مطبعة دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، س 2019.
- عبير أسعد، الذكاء الصناعي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
- محمد علي الشرقاوي، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، دون ذكر الطبعة، مطابع المكتب المصري الحديث، س 1996.
- محمد فهمي طلبة، الحاسب والذكاء الاصطناعي، دون ذكر الطبعة، مطبعة الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 1998.

- **الرسائل الجامعية:**

- فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء دراسة مقارنة مع النظامين القانوني و القضائي في دولة قطر، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، كلية القانون جامعة قطر، يناير 2023.
- صابر الهدام، القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، س 2022/2021.
- علي أرجدال، حماية المعطيات الشخصية بالمغرب دراسة تحليلية ومقارنة، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2019/2018.

- **المقالات:**

- عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية الافاق والتحديات، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، المجلد 10، العدد المنتظم الأول، س 2021.
- انتظار جاسم جبر، شروق نعيم جاسم، خصائص المدن الذكية ومتطلبات التحول، بحث منشور في مجلة الآداب جامعة بغداد، ديسمبر 2019.
- عماد الدين حامد الشافعي، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 2، العدد 3، 2019.
- أحمد قاسم فرح، استخدام الوكيل الذكي في التجارة الالكترونية – دراسة قانونية مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفه، مقال منشور بمجلة المفكر المجلد 13 ع 2 لسنة 2018.
- شادي عبد الوهاب ابراهيم الغيطاني، سارة يحيى، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، تقرير المستقبل، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الاحداث، العدد 27، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، 2018.
- محفوظ عبد القادر، سويقي حورية، انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، س 2015.

- **مؤلفات جماعية:**

- أحمد طلعت علي حامد، المساهمة المرجوة من الذكاء الاصطناعي في تطوير نظام العدالة القضائية، مقال منشور بمؤلف جماعي تحت عنوان الجوانب القانونية للتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، المركز الأكاديمي للنشر ومكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، س 2025.

المراجع باللغة الاجنبية :

- Laura Viaut, Droit et algorithmes : réflexion sur les nouveaux processus décisionnels, Labase-lextenso, Petites affiches, n°177, 2020.
- Fabian Gillioz, Du contrat intelligent au contrat juridique intelligent, in « alloz IP/IT, N 1, 2019.
- Mustapha MEKKI, Le contrat, objet des smart contracts (Partie 1), in Dalloz IP/IT N 7-8, Juillet-aout 2019.
- Marcelo Corrales, Mark Fenwick, and Helena Haapio, Legal Tech, Smart Contracts and Blockchain, Springer, Singapore Pte Ltd, 2019.
- Marique E, Les Smart Contracts en Belgique : une destruction utopique du besoin de confiance. »Dalloz IP/IT, 2019.
- Marc Clément, Les juges doivent-ils craindre llarrive de llintelligence artificielle ? Recueil Dalloz, n°2, 2017 p.104 ; Didier Guével, Intelligence artificielle et décisions juridictionnelles, Quaderni, 2019.
- Reiling. D, Quelle place pour l'intelligence artificielle dans le processus de décision d'un juge ?, Les Cahiers de la JusticeLes Cahiers de la Justice 2019/2 (N° 2), Dalloz.
- Stéphane BLEMUS et Claire PION, Blockchain, minibons et titres financiers, in RD Bancaire et fin.N 1, Janvier-février 2019.
- Sophie Schiller et Thiebald Cremers, Effectivité de la représentation et de la transmission des titres financiers non cotés par une blockchain ainsi que des minibons, in JCP G, 5, février 2019.
- Magali Bouteille-Brigant, Intelligence artificielle et droit : entre tentation d'une personne juridique du troisième type et avènement d'un «transjuridisme», Labase-lextenso, Petites affiches, 2018, n° 062.

- Jean-Christophe RODA, smart contracts, dumb contracts ?, Dalloz IP/ IT, N 7-8, 2018.
- Julien Gossa, « Blockchains et contrats intelligents pour les juristes », dans Dalloz IP/IT, n° 7-8, 2018.
- Thiebald CREMERS, La blockchain et les titres nominatifs, in RD Bancaire et fin. N 1, Janvier-février 2019, p 34 ; Dominique Legeais, La blockchain, Chron. In RT ». Com, N 4, octobre-décembre, 2016.
- Barraud. B, Un algorithme capable de prédire les décisions des juges : vers une robotisation de la justice ?, Les Cahiers de la justice 2017/1 (N° 1), Dalloz.
- Michael Negnevitsky, Intelligence artificielle : un guide des systèmes intelligents, deuxième édition, Addison Wesley, 2005.
- Stuart J. Russell et Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 2e éd., Pearson Education Inc, New Jersey, États-Unis, 2003.

Issue - 26 - Part 2- March - 2026 - Year 5 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

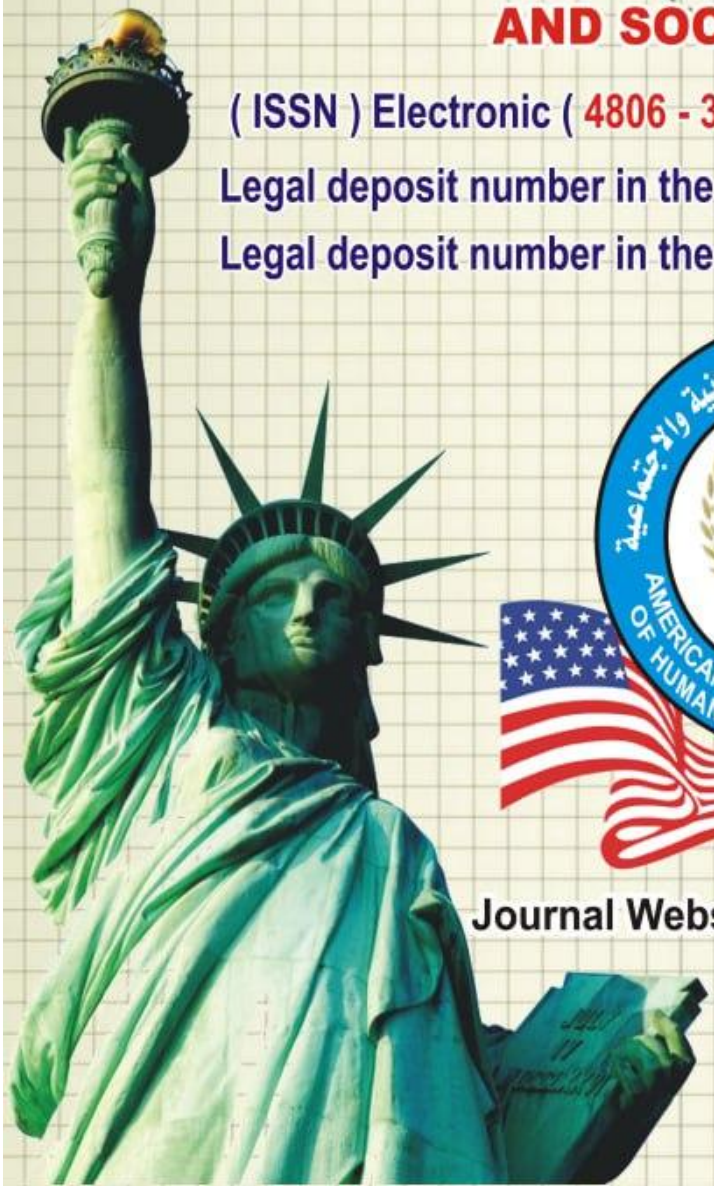

Journal Website : https://iajphss.us/